سير الزمان

نضال خفي في اليابان

وتأثيره في توجيه سياستها

الزواج المورغاني

لامين الفريتب

قوى الدفاع الدورية

اقسامها وقوتها وطرق تنظيمها

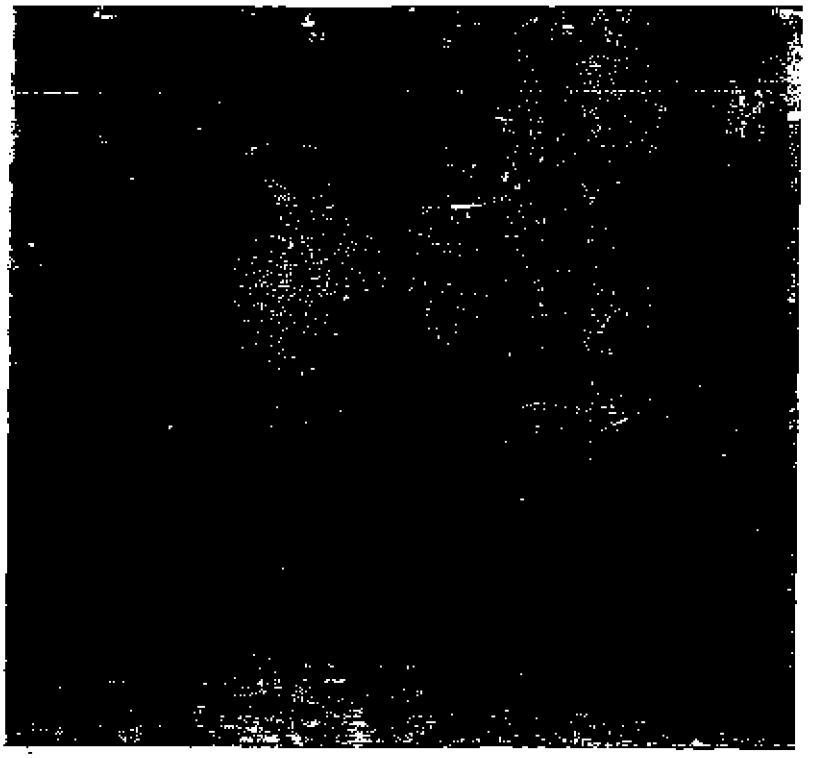

ازال الجنود من الطائرات بالمظلات اواقية في روسيا

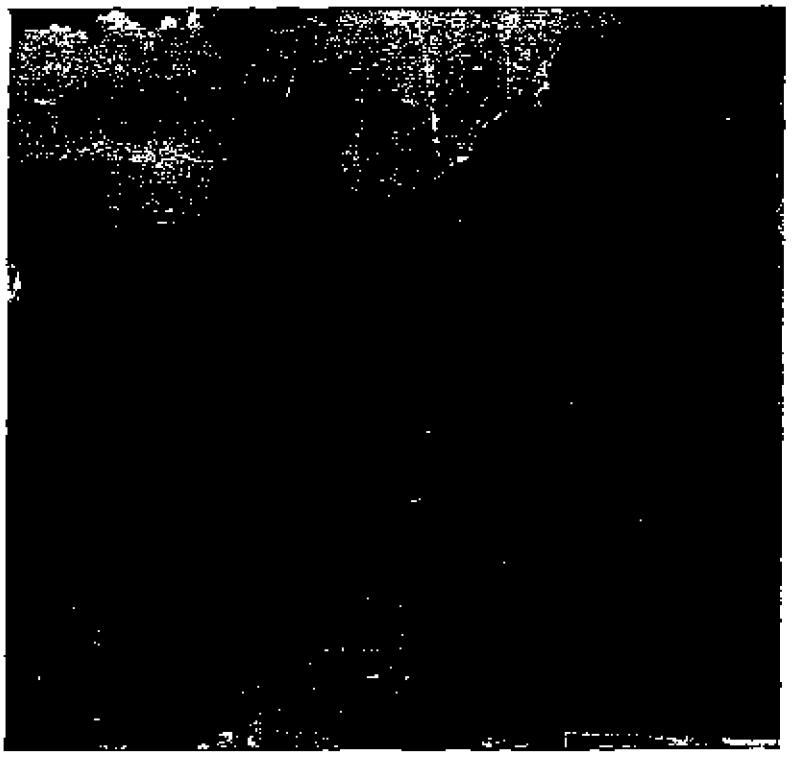

الجنود في الميدان يواجهون الغازات الحربية بالكمامات الواقية

نضال خفي في اليابان

وتأثيره في توجيه سياستها

ان قوات الدفاع في اليابان اشبه ما يكون بدولة داخل دولة . لها اغراضها الخاصة في حلبة السياسة الداخلية والخارجية ، وليس في وسع اية وزارة ان تتجاهلها . ومما يعزز هذا الموقف التقاليد التي جرى عليها اليابانيون ، والامتيازات الدستورية الممنوحة لقوات الدفاع ، وتوازن القوى السياسية في البلاد

فالضابط الياباني ، وريث الفارس الياباني في العصور الوسطى (الساموراي) يحوطه احترام الجمهور وتقديره . ورؤساء اركان الحرب في الجيش والاسطول حق الاتصال اتصالاً مباشراً بالامبراطور ، وهذا في نظرهم انفاق لهم من الخضوع للسلطة البرلمانية . ثم إنّ من القواعد المرعية الجانب عندهم أن وزير الحربية يجب أن يكون جنرالاً ووزير البحرية اميرالاً ، وهذا يقوي النفوذ العسكري في داخل الوزارة ، لانهُ من المتعذر اقناع ضابط كبير ، من ضباط الجيش أو الاسطول ، بالانتظام وزيراً في وزارة ما ، اذا كان يشتم من طريقة تأليفها رائحة المعارضة ولو معارضة يسيرة لاغراض الجيش والاسطول . وقد تعزز هذا الاتجاه منذ احتلت اليابان منشوريا سنة ١٩٣١ ومنذ حدثت حوادث الاغتيال في فبراير الماضي التي ذهب ضحيتها فريق من الوزراء

هذه الحوادث كانت مظهراً بارزاً للنضال الدائم بين المتطرفين والمعتدلين في اليابان

بين المتطرفين والمعتدلين

في الناحية الواحدة نجد قوات الدفاع . فالجيش ولاسيما صفوفه المتوسطة وصغار ضباطه ، متأثر تأثراً غامضاً بشعور مناقض للرأسمالية ومشبع بروح التطرف الاجتماعي . اما الاسطول فأقل عناية بالمشكلات الاجتماعية ، ولكنهُ متفق مع الجيش على تأليف جبهة واحدة في ما يتعلق بالمناهج الصناعية ولا سيما ما كان منها متصلاً بالخطط العسكرية ، راغباً في تأكيد انفلاته من قيود السيطرة المدنية ، مشدداً في وجوب زيادة الاموال التي تنفق عليه من الميزانية العامة . ويؤيد الاسطول والجيش طائفة من الجمعيات المطبوعة بطابع القومية المتطرفة

اما فريق المعتدلين فيشمل كبار ساسة اليابان ، من امثال البرنس سايونجي والكونت ماكينو . والغريب ان شيوخ ساسة اليابان أقرب الى التساهل والحرية والاعتدال من الكهول . والغالب ان الباعث على ذلك ان معظمهم قضى جانباً من حياته في اوربا واميركا ، اذ كانت اليابان دولة ناشئة واذ كانت فلسفة الاحرار غالبة في تلك البلدان سواء في السياسة او في الاقتصاد ، ويمكن ان

يضاف الى هؤلاء معظم رجال المال والاعمال وشيوخ السياسة في البرلمان فهؤلاء جميعاً أميل الى الاعتدال في السياسة الخارجية ، والى الاحتفاظ بالحالة الراهنة في الشؤون الاقتصادية

في هذين الفريقين، يجد ممثلي الجيش والاسطول وممثلي فريق رجال المال والاعمال ، أعلاهم صوتاً وأقواهم حجّة . في اليابان احرار ولكن ليس فيها حزب احرار . وهناك حزب اشتراكي معتدل ، وهو الحزب الذي زاد عدد مقاعده في الانتخابات التي سبقت حوادث الاغتيال في ٢٦ فبراير، ويقال ان هذا الفوز كان احد البواعث عليها . ولكن نفوذه السياسي محدود . وليس هناك ما يدل على ان الشيوعية قوة يعتدّ بها في اليابان بل ان بعض متطرفي الشيوعية قد انقلبوا وطنيين متطرفين في العهد الاخير

مشكلة البترول

بين الجيش والاسطول من ناحية ، وفريق رجال المال والاعمال من جهة اخرى ، مواطن اختلاف . وفي مقدمتها مبلغ ما تستطيع اليابان ان تنفقه على تسلّحها . فالمال الذي يخصص لقوى الدفاع اكثر مما يجب في رأي الماليين . ثم ان زعماء الجيش والاسطول ، يبنون تخطيط صناعية معيّنة ، مسوّغها في نظرهم عسكري لا اقتصادي . خذ مثلاً رغبة الاسطول في الحصول على مصادر ثابتة للبترول . فاستعمال البترول ومشتقاته في اليابان زاد بين ١٩٢٣ و ١٩٣٤ زيادة كبيرة حتى ان ما يستخرج من البترول في اليابان وممتلكاتها ظلّ على ما كان . كانت نسبة المستخرج في اليابان الى المستهلك فيها سنة ١٩٢٣ اكثر من ٣٤ في المائة قليلاً ولكنه نقص في سنة ١٩٣٤ الى ٤ر٨ في المائة . فاذا نشبت حرب ، اضطرّت اليابان الى استعمال البترول الخارج من بنابعه في شمال سخالين النابعة لروسيا ، وهذا يقتضي اتفاقاً مع روسيا او اعتداء على تلك المنطقة . ومع ذلك تبقى اليابان في حاجة الى ٨٠ في المائة مما تستهلكه من البترول عادةً ، دع عنك زيادة ما يستهلك منه في الحرب

وقد عمدت الحكومة الى مشروعات مختلفة لتلافي هذا النقص . فحتمت اولاً على شركات البترول ان تحفظ في مستودعاتها مقداراً من البترول يعدل ما تبيعه في خلال ستة اشهر . وجربت تجارب في خلط البترول بالكحول المستخرج من الخشب ، والبحث عن كل بقعة ارض في الامبراطورية اليابانية يحتمل العثور على بترول فيها ، وتشييد مصانع لاستخراج البترول من الفحم على الطريقة الالمانية او الانكليزية او طريقة تشبهما

فمشكلة البترول هذه قد حملت اقطاب الاسطول على توجيه عنايتهم الى اتجاه اليابان جنوباً . ففي جزائر الهند الشرقية الهولندية اغنى منابع البترول في شرق اسيا ، وهي ثابتة لمملكة صغيرة بعيدة ، فاذا امتدّ سلطان اليابان الى جنوب المحيط الهادىء ، فمن المحتمل ان تتمكن اليابان من هذه المنابع اذا نشبت حربٌ

اصلاح حال الفلاح

وهناك عامل آخر . فئة طائفة غير يسيرة من ضباط الجيش والاسطول ، ولاسيما الشبان منهم تحسب قسما عند الفلاح الفقير المرهق بالديون المستغل من ارباب الصناعة والمال . والغالب ان الباعث على اهتمامهم هذا به ، انه يرونه صالحاً للجندية من ناحية ، ويجمع في شخصه من ناحية الفضائل المأثورة ، التي لم تفسدها مظاهر الحياة المدنية . ولذلك نجد في دوائر الجيش والاسطول ، اتجاهاً خاصاً الى اصلاح حالة الفلاح بمال يؤخذ ضرائب من ساكن المدينة وصاحب المصنع

اما فريق رجال المال والاعمال والاحرار من رجال السياسة ، فلا يعارضون في برنامج تعزيز قوى الدفاع واصلاح حال الفلاح ، ولكنهم يشيرون ما استطاعوا الى ذلك سبيلا من الصراحة ، الى العقبات المالية الكبيرة التي تحول دون تحقيق هذه الاغراض

فالنضال بين المتطرفين والمعتدلين ، هو المحور الرئيسي الذي تدور من حوله حياة اليابان السياسية . يدور هذا النضال احياناً في الخفاء ومن وراء ستار ، ولكنه يشتد فيظهر في وضح النهار ، على نحو ما حدث من حوادث الارهاب في ١٥ مايو سنة ١٩٣٢ وفتنة فبراير سنة ١٩٣٦ اذ اغتيل نفر من اكبر رجالات اليابان . ولكن حسم النضال بينهما غير مستطاع ، اذ لا غنى لاحد من الفريقين عن الآخر على الرغم مما بينهما من اختلاف في الرأي . فاذا وقعت ازمة في اليابان تراءى لمن لا يعرف حقيقة احوالها انها مفضية ، ولا ريب الى انتصار حاسم لاحد الفريقين على الآخر ، ولكنها تفضي دائماً الى توازن جديد بينهما

المشكلة المالية

ذلك ان القوى المتناضلة في اليابان تستند بعضها الى بعض ، على الرغم من اختلافها . فبعض الصناعات ولا سيما صناعة الذخيرة والاسلحة وبناء السفن تجني ارباحاً طائلة في اعداد المدات التي يحتاج اليها الجيش والاسطول . ثم ان بعض البيوتات المالية الكبيرة في اليابان تصيب فائدة كبيرة من استغلال منشوكو . وعلاوة على هذا وذاك ان رجال المال والاعمال في اليابان يدركون قيمة الجيش والاسطول في حماية تجارتهم وتوسيع نطاقها ، على الرغم من تبرمهم بنفقاتهما الفاحشة . يقابل هذا ان معظم ضباط الجيش والاسطول يسلمون بأن الرأسماليين ضرورة لا غنى عنها الآن وان اي اضطراب يصيب النظام الياباني الاقتصادي يضعف من مكانة البلاد الحربية

لذلك اتفق الفريقان ، بعد فتنة فبراير سنة ١٩٣٦ على ان يسعى قواد الجيش والاسطول الى الحد من تطرف صغار الضباط بتطبيق النظام العسكري الدقيق عليهم ، حالة ان اقطاب السلطات

المدنية ومثلي رجال المال والاعمال تعودوا بان يقيموا لاغراض الجيش والاسطول اكبر وزن في تعيين خططهم السياسية

وليس بالامر الجديد في اليابان ان يتدخل اتطاب «الدفاع الوطني» في تحديد النهج السياسي. فتلك اعترضوا على بعض الذين اختارهم رئيس الوزراء الجديد، كوكي هيروتا، ليكونوا وزراء في وزارته، فتخلى عنهم مسلماً للجيش والاسطول يعطالبهما وفي رأس هذه المطالب تعزيز قوى الدفاع الوطني وتوجيه السياسة الخارجية توجيهاً فعّالاً مستقلاً

اما تعزيز الدفاع الوطني، فيعني زيادة ما يخصص لقوى الدفاع في ميزانية الدولة. بلغ ذلك في سنة ١٩٣٢ نحو ٢٢٨ مليون ين للجيش و٢٢٧ مليون ين للاسطول، وقد اطردت الزيادة في مخصصاتهما حتى بلغت ٥٠٨ ملايين ين للجيش و ٥٥١ مليون ين للاسطول وهذا المبلغ اقل قليلاً من ٤٧ في المائة من دخل الحكومة

ومع ذلك نرى الجيش والاسطول يطلبان المزيد. وقد دفع وزير المالية السابق تاكاهشي، بحياته ثمناً لمعارضته في هذه الزيادة (كان الوزير تاكاهشي احد الذين اغتيلوا في فتنة فبراير ١٩٣٦). وقد اقترحت مقترحات متعددة للفوز بهذا المال. منها تحويل بعض القروض الداخلية على نحو ما فعلت انكلترا وفرنسا واميركا فيوفر الفرق بين الفائدة التي تدفع الآن والفائدة المخفضة في القروض المحوّلة. ولكن ذلك لا يكفي. ويرجّح الكتاب الماليون، ان الدكتور ايشي بابا وزير المالية الحالي، يضطرّ الى فرض ضرائب جديدة من ناحية او عقد قروض لتغطية العجز في الميزانية. وكلاهما مخوف بالخطر. فالضرائب قد تفضي في الغالب الى رفع زيادة نفقات المعيشة فالى المطالبة بزيادة الاجور فالى زيادة نفقات الانتاج، وهذا يسلب اليابان معظم ما كانت تمتاز به في تجارتها الخارجية ومنافسة الدول الاخرى. اما اصدار قروض لتغطية عجز الميزانية فالمجمع عليه ان الوزير تاكاهاشي ذهب فيه الى ابعد حدّ معقول

ولكن قوى الدفاع لا تني عن المطالبة بهذه الزيادة ولا بدّ من ارضاء اقطابها بأية طريقة من الطرق. وهي تبغي خاصة تعزيز سلاح الطيران والقوى الميكانيكية في الجيش. وتستند في مطالبها هذه الى حشد السوفيت قوة كبيرة حديثة المعدات في الشرق الاقصى. اما الاسطول فيستند الى انتهاء المعاهدات البحرية في المحيط الهادىء وعدم التقيد بقيود بحرية جديدة في تأييد ما يطلبهُ من تعزيز الاسطول

اتجاه الجيش والاسطول

الجيش والاسطول متفقان على هذا. ولكنهما يختلفان من حيث الغرض المباشر الذي يجب ان تتجه اليه سياسة اليابان الآن. فالجيش يريد ان توجّه عناية خاصة الى شرق اسيا على

محاذاة اليابان اي الى شمال الصين . واما الاسطول وزعماؤه فيؤثرون ان تلتفت اليابان الى الجنوب . فهم يوجهون انظار اليابانيين الى ان المناطق الاستوائية غنية بمواد الغذاء ، وبالخامات اللازمة للصناعة ، كالبترول والقطن والحديد والفسفور والقشب وغيرها . وقد صرّح قائد الاسطول الياباني الاميرال سانكيتي تاكاهاشي اسم جماعة من ارباب الصناعات في اوساكا بان « تقدم اليابان الاقتصادي يجب ان يتجه الى الجنوب على ان تكون قاعدة هذا التقدم اما جزيرة فورموسا واما الجزائر المشمولة بالانتداب الياباني. فعند ذلك تصبح جزائر غينيا الجديدة وبورنيو وارخبيل سليب في دائرة الاسطول الياباني »

ولا ريب في ان البواعث الاقتصادية على التوسع الياباني في الجنوب اقوى منها على التوسع الياباني في شرق اسيا الشمالي . فنصيب اليابان من تجارة الهند البريطانية وجزائر الهند الشرقية الهولندية واستراليا وزيلندا والفيليبين وملايا وسيام قد زاد من ١٨٫٧ في المائة سنة ١٩٢٩ الى ٢٨٫٤ في المائة سنة ١٩٣٤ وذلك لان سكان معظم هذه البلدان فقراء في الغالب ويفضلون بضائع اليابان الرخيصة على غيرها . ثم ان المهاجرين اليابانيين يفضلون الاقاليم الدافئة على الاقاليم الباردة تشهد بذلك احصاءات المهاجرين الى شمال منشوكو والمهاجرين الى الجزائر الاستوائية المشمولة بالانتداب الياباني

ولكن التوسع على برّ اسيا اقل خطراً من التوسع في الجنوب ، من الناحية السياسية. فمنشوكو حقيقة دولية ولو لم تعترف بها معظم الدول حتى الآن . وليس ثمة اي دليل ، على ان توسع اليابان في منغوليا ، يلقى مقاومة كبيرة ، ما زال هذا التوسع الى الشمال من سور الاصفر. اما في الجانب الجنوبي من المحيط الهادىء ، فأي عمل يفضي الى الاعتداء العسكري يقابل ولا ريب بمقاومة عسكرية كبيرة من جانب الدول التي لها مصالح تجارية وسياسية هناك . فمع ان جزائر الهند الشرقية الهولندية لا تقوى على مقاومة اعتداء اليابان ، ولكن المجمع عليه بين الكتّاب السياسيين ، ان اعتداء اليابان على جاوى او بورنيو بمثابة اعتداء على الامبراطورية البريطانية

ولو أن اليابان عقدت ميثاق عدم اعتداء مع روسيا ، لاطلقت يداها في الجنوب . يقابل ذلك انها لو انها وقفت موقفاً مسالماً من انكلترا والولايات المتحدة الاميركية لاطلقت يداها في شرق اسيا الشمالي . ولكنها لم تفعل هذا ولا ذاك . والغالب ان الباعث الاكبر على اخفاق السياسة اليابانية في ذلك ، ان اختيار احد السياسيين يعني تفوق الجيش على الاسطول او الاسطول على الجيش ، وتغلب تفوذه على سياسة البلاد . ومع ان الجيش والاسطول في اليابان متفقان على مطالب معيّنة تهمهما جميعاً الاّ انهُ لا يسهل على زعيمهما احدهما على ان يسلّم لزعماء الآخر بالانفراد بالسيطرة على مقدّرات البلاد